محكمة قطر الدولية
ومركز تسوية المنازعات
QATAR INTERNATIONAL COURT
AND DISPUTE RESOLUTION CENTRE

صدر باسم حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني،

أمير دولة قطر

الرقم المرجعي [2023] QIC (F) 6

لدى مقام محكمة قطر الدولية

الدائرة الابتدائية

التاريخ: 19 فبراير 2023

القضية رقم: CTFIC0033/2022

شركة ديفايزرز للخدمات الاستشارية ذ.م.م

المُدَّعي

ضد

محمد زاهد

المُدَّعَى عليه

الحُكم

هيئة المحكمة:

القاضي السير بروس روبرتسون

القاضي جورج أريستيس

القاضي د. رشيد العنزي

الأمر القضائي

1. تم رفض المطالبة التي قدمتها شركة ديفايزرز للخدمات الاستشارية ذ.م.م في ما يتعلق بأداء محدد للعقد المبرم بين الطرفين.

2. تم قبول المطالبة المضادة التي قدمها المُدَّعَى عليه في ما يتعلق باسترداد كل الأموال المدفوعة إلى المُدَّعي.

3. ينبغي أن يدفع المُدَّعي إلى المُدَّعَى عليه مبلغًا وقدره 40,750.00 ريالاً قطريًا في غضون 14 يومًا من تاريخ هذا الحُكم،

4. ينبغي أن يدفع أيضًا المُدَّعي إلى المُدَّعَى عليه فائدة على المبلغ المذكور في البند (3) أعلاه بمعدل 5% سنويًا بدءًا من تاريخ صدور هذا الحُكم وحتى تاريخ السداد.

5. لم تُصدَر أوامر قضائية بشأن التكاليف.

الحُكم

1. شركة ديفايزرز للخدمات الاستشارية ذ.م.م ("**DAS**") هي شركة تقدم خدمات استشارية بشأن الهجرة للأشخاص الراغبين في الذهاب إلى المملكة المتحدة.

2. في 3 فبراير 2019، تم إبرام اتفاقية بين الطرفين تتعلق بأن تحصل شركة DAS على تأشيرة رواد الأعمال من الفئة الأولى للمُدَّعَى عليه وزوجته. وتم سداد دفعة أولية قدرها 28,250.00 ريالاً قطريًا ودفعة لاحقة قدرها 12,500.00 ريال قطري.

3. كانت الاتفاقية شاملة للغاية في ما يتعلق بالوثائق التي كان يجب تقديمها. وقبل أن يتم تحقيق أي أمر، تم تغيير نوع التأشيرة المطلوبة. كانت التأشيرة الجديدة ذات الصلة تأشيرة المبتكر ،التأشيرة التي وافق عليها المُدَّعَى عليه.

4. في 31 أغسطس 2022، أصدرت شركة DAS نموذج مطالبة حيث كان التعويض القانوني المطلوب يتمثل في ما يأتي:

   i. إلزام المُدَّعَى عليه بتقديم كل الوثائق المطلوبة للمُدَّعي.

   ii. إلزام المُدَّعَى عليه باتباع شروط الاتفاقية وأحكامها.

5. تم تقديم دفاع ومطالبة مضادة في 13 سبتمبر 2022 ،حيث ادعى المُدَّعَى عليه أنه تم تقديم كل الوثائق الأساسية، وأنه بعد 3 سنوات من عدم الرضا، أراد استرداد الأموال التي دفعها.

6. سعت المحكمة في البداية إلى فهم ادعاءات الطرفين، لكن لم يُظهر أيٌّ منهما تقديرًا كاملاً لموقف الطرف الآخر.

7. في 23 يناير 2023، عقدت المحكمة مؤتمرًا لإدارة القضية من أجل إحراز تقدم في المسألة، لكن استمر الطرفان في الحديث عن أمور مختلفة من دون الاستماع إلى بعضهما وإيلاء الاهتمام لما يقولانه ولم يكن هناك اتفاق جوهري بينهما.

8. في وقت لاحق طلبت المحكمة من الطرفين تقديم تفاصيل الوثائق التي تم الكشف عنها في أثناء الإجراءات القانونية.

9. أدرج المُدَّعي قائمة شاملة بالوثائق المطلوبة التي لم يقدمها المُدَّعَى عليه.

10. ردًا على ذلك، ادعى المُدَّعَى عليه أنه تم تقديم معظم الوثائق المطلوبة. عند هذه النقطة أيضا نشأت مسائلة أفعال السيد نديم بات. كان ممثل المُدَّعي عندما حدث أول تعاون بين الطرفين، وقد لعب دورٌ حاسم بين الطرفين؛ لكن يبدو أنه لم يعد موظفًا لدى المُدَّعي ولم يقدم أي شهادة.

11. في كل مرة سمعنا فيها من أحد الطرفين، كان هناك طلب لتقديم مزيد من المواد للرد لكننا رأينا أن المسائل المتنازع عليها كانت واضحة بالفعل وأنه لا فائدة من السماح بالتحليل اللانهائي للمسائل الواقعية الواضحة.

12. لكن، في 7 فبراير 2023 ولأول مرة، أكد المُدَّعَى عليه أن المُدَّعي لم يعد مسجلاً في مكتب مفوض خدمات الهجرة ما يكفل تقديم المشورة بشأن الهجرة فقط من قبل المنظمات المؤهلة بشكل مناسب. في ذلك اليوم طلبنا من المُدَّعي تقديم تفاصيل عن هذا التغير في الحالة ووقت حدوثه. يبدو الآن أنه منذ سبتمبر 2019، لم يكن هناك أي تنظيم لتقديم المشورة بشأن الهجرة خارج المملكة المتحدة. لا يمس هذا الأمر جوهر هذا النزاع.

13. ليس لدينا أي شك في أنه لا يمكن للمُدَّعي أن ينجح في الحصول على مطالبته الأصلية. يعد الأداء المحدد للعقد في الظروف التي ظهرت أمرًا استثنائيًا حقًا ولا يمكن تبريره هنا، بعد عامين ونصف من إنشاء الالتزام حتى عند مراعاة التقلبات التي حدثت بسبب جائحة كوفيد. ونلاحظ ظهور العديد من التعويضات القانونية الأخرى منذ أن أصبحت هذه المسألة قائمة بذاتها، لكننا لسنا مقتنعين بذلك مع مراعاة الفترة التي انقضت والمواقف المتغيرة للأطراف التي ينبغي للمحكمة أن تنظر إليها على أنها تغييرات. لا يحق للمُدَّعي الحصول على الأوامر القضائية التي طلبها عندما بدأت هذه الإجراءات القانونية العام الماضي.

14. المسألة الثانية التي تتطلب إيلاء الاهتمام هي المطالبة المضادة الأصلية للمُدَّعَى عليه التي كانت تتعلق باسترداد الأموال التي تم دفعها في الأصل لتحقيق النتيجة المنشودة. يتأثر هذا الجانب من المسألة أيضًا بعدم اتخاذ إجراء لمدة تزيد عن عامين ونصف وعدم قيام المُدَّعي بتقديم دليل من الموظف المختص لديه السيد بات.

15. كانت لدى كلا الطرفين التزامات واضحة لتنفيذ الاتفاقية الأصلية المتعلقة بالحصول على تأشيرة رواد الأعمال من الفئة الأولى ثم تأشيرة بريطانيا للمبتكرين. على أساس الأدلة ذات الصلة التي تم تقديمها، لم تتم معالجة هذا الأمر في الوقت المناسب.

16. أين نجد أن الالتزام موجود؟ تم الدفع إلى المُدَّعي مقابل دوره في تحقيق هذه الغاية. على أساس الأدلة المقدمة لنا، نحن مضطرون إلى الاستنتاج بأن المُدَّعي فشل في التزامه بتنفيذ الاتفاقات التي تم إبرامها، وفي الظروف الغريبة التي تم عرضها وتوضيحها أمامنا لا يحق له الاحتفاظ بالأموال التي تم دفعها لتحقيق النتيجة المرجوة.

17. بناءً على ذلك، في المطالبة المضادة، يحق للمُدَّعَى عليه الحصول على أمر قضائي باسترداد المبلغَين اللذين دفعهما ولم يتلقَّ أي فائدة مقابلهما. نحن لا نتغاضى عن الكلمات المستخدمة في الاتفاقات المكتوبة، لكنها ليست مطلقة. كان هناك التزام واضح على المُدَّعي لتقديم المساعدة والتعاون. من الواضح أن المُدَّعَى عليه قد طعن في الترتيبات التي تم الاتفاق عليها مع السيد بات ولم يكن هناك أي اعتراض على هذه الدلائل.

18. سعى كل طرف منذ أواخر العام الماضي إلى إضافة مزيد من المواد إلى نزاعهما الأولي والحصول على مطالبات إضافية. وقد رفضنا ذلك تمامًا.

19. نحن مقتنعون بأن الترتيبات التي تم الاتفاق عليها في أوائل عام 2019 لم يتم تنفيذها مطلقًا. يتطلب تحقيق العدالة في المسألة إعادة كل طرف إلى الوضع الذي كان فيه قبل ظهور هذا الموقف غير المرضي تمامًا.

20. نحن لا نُصدر أي أوامر قضائية بشأن التكاليف لصالح أي طرف.

وبهذا أمرت المحكمة،

[ختم]

[موقّع]

القاضي السير بروس روبرتسون

<u>التمثيل</u>

كلا الطرفين مثّلا أنفسهما.

DIGITALLY SIGNED AND VERIFIED
موقّع رقمياً ومعتمد